المجلد السابع والعشرون - سبتمبر 2016
عدد خاص بأعمال مؤتمر الإمام مالك الدولي
المنعقد من 14-16 صفر 1435هـ
الموافق 17-19 ديسمبر 2013م

* *

قراءة في نقد الرجال عند إمام دار الهجرة مالك بن أنس ﷺ

د. محمد ورداني عبد الراضي•

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللهﷺ،أفضل الخلق، حبيب الحق، لسان الصدق، الداعي إلى الله على بصيرة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد

فإن إمام دار الهجرة، مالك بن أنسﷺ، هو أحد مَن سَلَّمَت له الأمة الإمامةَ في الفقه والحديث معاً، وقد قَدّمَ لنا رحمه الله تعالى كتابه الموطّأ، الذي هو أوّل ما صُنِّف في الصحيح، وقد كان هذا التصنيف في منتصف القرن الثاني الهجري، في وقت لم تنتشر فيه بعد مُدَوَّنَات جمع الحديث، ولم تشتهر مصنفات تراجم رجال الأسانيد، وهو الأمر الذي يُبرز ضرورة معرفة ملامح مسلك الإمام مالك في انتقاءه للأحاديث التي رواها ونقلها عنه تلاميذه، وبالضرورة تعرّضﷺخلال هذا الانتقاء لنقد رجال الأسانيد،

فهل نستطيع من خلال التعرف على هذا النقد منه رحمه الله تعالى، أن نشكل منهجا متكاملاً لهذا الإمام الكبير في نقد الرجال؟.. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي أسميه: "قراءة في نقد الرجال عند إمام دار الهجرة مالك بن أنس ﷺ"،

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في أمرين:

الأول: إلى أي مدى يمكننا أن نُظهر جانب الابداع في شخصية الإمام مالك ﷺمن خلال دراسة نقده وانتقاءه للرجال.

• - مدرس الحديث الشريف وعلومه – جامعة الأزهر

الثاني:هل نستطع من خلال سبر أغوار عبارات هذا الإمام الكبير، واستخراج نفائسها، فيما يخص علم الرجال، أن نضيف الجديد الى المسيرة العلمية لأمة الإسلام؟

أهداف البحث:

1- محاولة تقديم إضافة جديدة لعلم نقد الرجال، من خلال عرض مسلك الامام مالكﷺفي هذا الجانب.

2- عرض حَلْقة جادة ومهمة من الحلْقات المبكرة لنشأة علم الجرح والتعديل، وهو صنيع مالكﷺفي انتقاء الرجال وتتبع الطرق وانتقاد الأخبار.

3- بيان جانب مهم من جوانب شخصية الإمام مالكﷺالعلمية، والذي ربما غاب عن البعض حتى من أهل التخصص، وذلك من خلال الإجابة عن سؤال يطرح نفسه: هل كان للإمام مالكﷺمنهج واضح في نقد الرجال؟

الدراسات السابقة:

لم يُتناوَل جانب نقد الرجال عند الإمام مالك ﷺ بالبحث الجاد، أو الدراسة المستفيضة، ففي حدود ما كان في وسعي من أدوات البحث، لم أقف في ذلك إلا على بحث بعنوان "المنخل العلمي في نقد الرجال عند مالك بن أنس"، لـ د: حسان موهوبي[1]، وهو بحث أجاد صاحبه في اختصاره، لكنه فاته الكثير من الملامح البارزة لمنهج مالك ﷺ في نقد الرجال، كما أنه أغفل عدداً كبيراً من الرواة الذين تكلم فيهم مالك ﷺ، وترك التعليق على عدد ليس بالقليل من عبارات مالك ﷺ في العدالة والضبط.

هذا؛ وقد قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين:

أما المقدمة:ففيها بيان أهمية البحث، وتحديد مشكلته وإظهار أهدافه.

والمبحث الأول: وفيه أعرف باختصار بالإمام مالك رحمه الله تعالى.

أما المبحث الثاني: فيه الكلام عن منهج نقد الرجال عند الامام مالك ﷺ.

ثم الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، وتوصيات الباحث، وأخيراً الفهارس العلمية للبحث.

أما منهجي في هذا البحث فهو كالتالي:

(1) أستاذ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، وبحثه هذا منشور في مجلة كلية أصول الدين بنفس الجامعة –السنة الأولى– العدد الثاني.

أولاً: استقراء أقوال الإمام مالك في الرجال والمنتشرة في كتب الجرح والتعديل، وغيرها من المصنفات التي هي مظنة آراء مالك ﷺ في الرجال، وصولاً لأكبر قدر من أقواله رحمه الله تعالى، نستطيع معه أن نرسم ملامح منهجه في نقد الرجال.

ثانياً: مقارنة مصطلحات مالك رحمه الله تعالى في نقده للرجال بأقوال من سبقه أو تأخر عنه من علماء الجرح والتعديل، وصولاً لفهمٍ صحيحٍ لمعاني ألفاظه ومرامي عباراته.

ثالثاً: الوصول لنتائج واضحة مبنية على هذه المقارنة وذلك الاستقراء، تبين لنا أبرز ملامح وسمات مسلك الإمام مالك رحمه الله تعالى في نقده للرجال تعديلاً وتجريحاً.

تحت هذه العناصر وفي ضوء هذا المنهج يكون عملي بإذنه سبحانه في هذا البحث، الذي أَشرف بالمشاركة به في فعاليات مؤتمر الإمام مالك الدولي، الذي يقيمه مركز البحوث والدراسات العلمية بالجامعة الأسمرية.

والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول: امام دار الهجرة مالك بن أنس ﷺ

أولاً: مولده ونسبته ووفاته:

وُلِد ﷺ سنة وفاة الصحابي الجليل أنس بن مالك ﷺ ثلاث وتسعين للهجرة على الأرجح، أما هو:فأبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر نافع بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث والحارث هو ذو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن عامر بن ربيعة بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وإلى قحطان جماع اليمن، المدني الأصبحي، ويُنسَب الامام رحمه الله تعالى إلى المِلكِ ذي أصبَح الحارث بن عوف، فقيل الأصبحي، وهو من أولاد ملوك حمير، لأن الأذواء[1] بلغة حمير لا تستعمل الا في الملوك[2]، وكان مالك جد الامام مالك قدم المدينة وحالف عثمان بن عبيد الله التيمي القرشي، أخا طلحة بن عبيد الله الصحابي ﷺ، فهو لتيم قريش مولى حلف لا مولى عتاقة، وهو الذي عليه الجماهير المتكاثرة من المؤرخين وعلماء التراجم، إلا ما شذ عنهم فيه محمد ابن اسحاق حين زعم أن الإمام مالك ﷺ مولى التيميين ولاء عتاقة، وهو ما فنده خلق كثير من أكابر العلماء،يقول القاضي عياض رحمه الله تعالى:وأما وهم من زعم أنه مولى تيم فدخل عليه الوهم إذ وجده ينتمي إليهم ويحسب في عدادهم بسبب حِلفه معهم، وإلا فنسبهم في ذي أصبح صحيح، ذكر ذلك غير واحد من زعماء قريش ونسابها وغيرهم من أهل العلم أ.هـ[3].

(**1**) الأذواء: الملوك المُلَقَّبون بذُو كذا، كقولك (ذُو يَزَنَ وذُو رُعَيْنٍ وذو فائشٍ وذُو جَدَنٍ وذُو نُواسٍ وذو أَصْبَح وذُو الكَلاعِ) وهم مُلوك اليَمن من قُضاعَةَ وهم التَّبابِعة، يقول الكميت: فلا أَعْني بِذلك أَسْفليكُمْ ولكِنِّي أُرِيدُ به الدَّوِينا. يعني الأَذْواء. (الصحاح في اللغة 2552/6، لسان العرب 364/15)

(**2**) أنظر: بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل 56/1.

(**3**) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك 26/1.

وقال محمد بن يوسف الفريابي: سألت مصعباً[1] عن مالك، فقال: عربي شريف كريم في موضعه من ذي أصبح، بطن من اليمن من ملوك اليمن بني إبراهيم بن الصباح أ.هـ[2].

وقال أبو عمر ابن عبد البر: لا أعلم أن أحدا أنكر أن مالكا ومَنْ وَلَدَه كانوا حلفاء لبنى تيم بن مرة من قريش ولا خالف فيه إلا أن محمد بن اسحاق زعم أن مالكا وأباه وجده وأعمامه موالي لبنى تيم بن مرة وهذا هو السبب لتكذيب مالك لمحمد بن اسحاق وطعنه عليهأ.هـ[3].

فخلاصة القول أن الإمام مالكاً عربي صليبة حميري يعربي، يتفق على هذا الجلة من علماء الأنساب والرجال.

وأما وفاته ﷺ فكانت بعد مرض اثنين وعشرين يوماً، بقول أحد تلامذته "بكر بن سليم الصراف":يا أبا عبد الله كيف تجدك؟ قال: ما أدري ما أقول لكم إلا أنكم ستعاينون غداً من عفو الله ما لم يكن لكم في حساب، قال: فما برحنا حتى أغمضناه.. فتوفي ﷺ لعشر خلون من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، وبلغ عمره حين وفاته سبعاً وثمانين سنة، وأقام مفتياً بالمدينة ستين سنة رضي الله عنه وأرضاه.

ثانياً: أشهر شيوخ وتلاميذ الإمام

أدرك الإمام مالك رحمه الله تعالى من الشيوخ ما لم يتوافر لكثير من أكابر العلماء في زمانه إدراكهم، حتى عَدَّ كثير ممن أَرَّخَ لحياة الإمام شيوخَه فوصل بهم الى تسعمائة شيخ، ثلاثمائة من التابعين فقط، وستمائة من أتباع التابعين، "وكلهم ممن اختاره مالك رحمه الله تعالى، وارتضى دينه وفقههه، وقيامه بحق الرواية، وشروطها، وخلصت الثقة به، كما ترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية"[4]،

(**1**) هو: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن حواري رسول الله، ﷺ، وابن عمته الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، العلامة الصدوق الإمام، وهو من تلاميذ الإمام مالك، وأحد رواة الموطأ عنه. (انظر سير أعلام النبلاء 30/11).

(**2**) ترتيب المدارك 26/1.

(**3**) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص: 11.

(**4**) الحديث والمحدثون ص: 288.

وأول شيوخ الإمام رحمه الله تعالى هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ﷺ، الذي روى عن كثير من صحابة رسول الله ﷺ، وقد لازمه الإمام مالك ثلاث عشرة سنة، يقول رحمه الله تعالى: "جالست ابن هرمز ثلاث عشرة سنة في علم لم أبثه للناس"(1)، وكانت بداية تعلمه ﷺ على يد ابن هرمز وقت أن بلغ من العمر عشر سنين؛

ثم من أوائل شيوخه كذلك رحمه الله تعالى، ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي، المعروف بربيعة الرأي، وقد أدرك ﷺ بعض الصحابة رضي الله عنهم، وكان لواء الفتوى في المدينة عنده، ولجلالة قدره عند الإمام مالك رحمه الله تعالى لم يجلس للافتاء إلا بإذنه، ولم يكن يلقى أحداً من الأمراء إلا بعد مشورته، وبه تأثر مالك ﷺفي جانب الاستنباط والأصول التي بنى عليها الكثير من مسائل فقهه، وكان رحمه الله يقول: "ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة"(2)؛

وأيضاً من كبار شيوخ الإمام، نافع ﷺ مولى ابن عمر رضي الله عنهما والذي قال فيه: "لقد من الله علينا بنافع"(3)، ويقول عنه تلميذه مالك ﷺ: "إذا سمعتُ نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي ألا أسمع من غيره"(4)، ورواية مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما من أصح الأسانيد، ولشهرة صحتها عُرِفت عند المحدثين بسلسة الذهب؛ ومن أكابر شيوخه محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، الذي فيه قال أبناء عصره ومعاصرو دهره: ما بقي على ظهرها أعلم بِسُنَّةٍ ماضية من الزهري، ويُعَد ابن شهاب ﷺ أبلغ شيوخ مالك أثراً فيه، فقد لازمه الإمام رحمه الله ملازمة تامة، ولشدة متابعته إياه والتزامه به حاز قصب السبق دون نزاع في أثبت وأجود مَن روى عن ابن شهاب، يقول عبد الله بن الإمام أحمد: سألت أبي أيُّما أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شئ؛ ومن شيوخه الأجلاء الأكابر كذلك أيوب السختياني، الذي قال عنه مالك: "ما حدثتكم عن أحد الا وأيوب أفضل منه"، ومنهم أيضاً عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ومحمد بن عبد الرحمن بن نوفل، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين؛ وأما تلاميذ مالك ﷺ، فما بالنا برجال شيخهم إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المتثبتين، لقد

(1) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل 26/1.
(2) سير أعلام النبلاء 91/6.
(3) طرح التثريب في شرح التقريب 117/1.
(4) إسعاف المبطأ برجال الموطأ ص: 28.

تتلمذ على يد الإمام عدد كبير من أجلة علماء الأمة، يُغنيك ذكرُ اسم الواحد منهم عن تدوين مآثره وفضله، فمن تلاميذه رحمه الله تعالى السفيانان، وشعبة، والأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو، والليث بن سعد، ووكيع، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن يحيى راوية المطأ، وغيرهم من نجوم الهدى ومصابيح الاقتدا رضي الله عنهم.

ثالثاً: مكانته العلمية وإمامته ﷺ:

لقد أوتي الإمام مالك ﷺمن الحفظ والتثبت، والصدق والمروءة، والاخلاص والديانة، ما جعله يتبوأ مكانة لم يصل إليها أكابر سادات علماء أهل زمانه،

يقول أحمد بن حنبل ﷺ:مَن مثل مالك، متبع للآثار مع عقل ورأي؟![1]،وقيل له يوماً: "الرجل يحب أن يحفظ حديث رجل بعينه، حديثَ مَن تَرى يَحفظ؟ قال: حديث مالك، فإنه حجة بينك وبين الله"[2]،وقال: "لا يُدرَك عن مالك حديث ولا كلام الا كُتِب"[3]،ويقول أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله تعالى: "ما عندي أحد من التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل منه، ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه"[4]،وكان بشر بن الحارث الحافي يقول: "ان من زينة الدنيا أن يقول الرجل: حدثنا مالك"[5]،وقال عبد الرحمن بن مهدي مرةً لأصحابه: "أحدثكم عمن لم تر عيناي مثله؟ قال: حدثنا مالك عن نافع"[6]،وكان الإمام مالكﷺ وحده في عصره في المدينة النبوية هو القدوة، يقول حميد بن الأسود فيما نقله عنه أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: "ما تَقَلّدوا أحداً في المدينة بعد زيد بن ثابت كما تَقَلَّدوا قول مالك"[7]، وقال ابن أبي أويس: "كان الناس كلهم يصدر عن رأي مالك، كان الأمير عنده رجل يسأله، والقاضي والمحتسب"[8].

(**1**) ترتيب المدارك 37/1.

(**2**) تهذيب الأسماء ص: 602.

(**3**) ترتيب المدارك 37/1.

(**4**) التعديل والتجريح 767/2.

(**5**) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص: 12.

(**6**) ترتيب المدارك 37/1.

(**7**) الديباج المذهب ص: 5.

(**8**) ترتيب المدارك 37/1.

أقول: كيف لا يصل مالك ﷺ لمثل هذا وهو مَن أطبقت الجماهير المتكاثرة من أكابر أئمة علماء عصره على أنه المقصود بخبر رسول الله ﷺ: "يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ"[1].

يقول سفيان بن عيينة في هذا الحديث: نرى أنه مالك بن أنس، وفي رواية: كانوا يرونه، قال ابن مهدي: يعني سفيان بقوله "كانوا" التابعين، وقال غيره: هو إخبار عن غيره من نظرائه أو ممن هو فوقه، وفي رواية عن سفيان: كنت أقول هو ابن المسيب، حتى قلت: كان في زمانه سليمان بن يسار وسالم وغيرهما ثم أصبحت اليوم أقول إنه مالك، وذلك أنه عاش حتى لم يبق له نظير بالمدينة، فالمراد بعالم المدينة في الأحاديث المذكورة هو الإمام مالك كما قاله التابعون وتابعوهم، ولم يُعرف أن أحداً في عصره ضربت إليه أكباد الإبل مثل ما ضربت إليه، يقول أبو مصعب الزهري[2]: "كان الناس يزدحمون علي باب مالك ويقتتلون عليه من الزحام لطلب العلم"[3][4].

(**1**) أخرجه الترمذى في سننه في كتاب العلم – باب عالم المدينة – 47/5 حديث 2680، واللفظ للترمذي، وقال : حسن؛ والحاكم في المستدرك في كتاب العلم – 168/1– حديث 307، وقال : صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه أيضًا : البيهقى في السن الكبرى في كتاب الصلاة – باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم– 385/1 – حديث 1681، وقال : رواه الشافعى فى القديم عن سفيان بن عيينة.

(**2**) أبو مصعب هو: أحمد بن القاسم أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني، شيخ أهل المدينة في عصره وقاضيهم ومحدثهم، لزم الإمام مالكاً وتفقه به، وروى عنه الموطأ (تهذيب المدونة 57/1).

(**3**) الجرح والتعديل 26/1.

(**4**) نقل الذهبي عن الزبير بن بكار قوله في حديث: ليضربن الناس أكباد الإبل...): كان سفيان بن عيينة إذا حدث بهذا في حياة مالك، يقول: أراه مالكا، فأقام على ذلك زمانا ثم رجع بعد، فقال: أراه عبد الله بن عبد العزيز العمري الزاهد، قال الذهبي: قال ابن عبد البر، وغير واحد: ليس العمري ممن يلحق في العلم والفقه بمالك، وإن كان شريفا سيدا، عابدا أ.هـ (سير أعلام النبلاء 57/8)؛

واحتج القاضي عياض رحمه الله تعالى في ترتيب المدارك بهذا الحديث وأطال الاحتجاج، حتى قال: فوجه احتجاجنا بهذا الحديث من ثلاثة أوجه: الأول: تأويل السلف أن المراد به مالك وما كانوا ليقولون ذلك إلا عن تحقيق، الثاني: شهادة السلف الصالح له وإجماعهم على تقديمه، يظهر أنه المراد إذا لم تحصل الأوصاف التي فيه لغيره ولا أطبقوا على هذه الشهادة لسواه، الثالث: ما نبه عليه بعض الشيوخ أن طلبة العلم لم يضربوا أكباد الإبل من شرق الأرض

ذلكم هو مالك بن أنس طود أهل الحديث الراسخ، ونجم سادات أهل العلم الساطع، عرفنا مولده ووفاته، ونسبته العربية الأصيلة، وأشهر شيوخه وتلاميذه، ومكانته العلمية الرفيعة ودرجته العالية التي حازها دون غيره من أكابر علماء عصره، فماذا عما اشتُهر به ﷺ من نقد الرجال، وسبر أرباب الروايات؟ ذلكم هو ما أُفرد الحديث له في الصفحات التالية بمشيئة الله تعالى.

وغربها إلى عالم ولا رحلوا إليه من الآفاق رحلتهم إلى مالك، فالناس أكيس من أن يحمدوا رجلا من غير أن يجدوا آثار إحسان أ.هـ (ترتيب المدارك 19/1)؛

وعقد أيضاً ابن فرحون في كتابه "الديباج المذهب"، فصلين في ذكر أن المقصود بهذا الخبر هو مالك ﷺ، فصل من جهة النقل، والثاني من جهة الاعتبار والنظر . أ.هـ (الديباج المذهب ص: 3).

المبحث الثاني: نقد الرجال عند مالك بن أنس ﷺ

أولاً: دوافع نقد الرجال عند المحدثين

لقد هيأ الله تعالى لحفظ دينه رجالاً كان كلام المصطفى ﷺ أحب إليهم من نور أعينهم، ولا يزال التاريخ يذكر لنا من أخبارهم مَن فَقَدَ بصرَه[1] وربما حياته في ميدان المنافحة عن سنة خير البشر ﷺ، فحريّ بهؤلاء أن يكون إخلاص النية محركهم، وصدق اللهجة طبعهم، فلم يكونوا يتهمون رجلاً أو يبرّئون آخر لهوى في نفوسهم، بل كان انتقادهم للرجال جرحاً وتعديلاً، تصديقاً وتكذيباً، صادر عن الذود عن نصوص السنة المباركة، وصد تحريفات المبطلين وأهواء الضالين عنها،

فعن أبي بكر بن خلاد أنه قال ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ قال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لي لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي أ.هـ[2]،تلكم هي دوافع المحدثين لانتقاد الرجال، وتمحيص الأسانيد، في تجرد وإخلاص منقطع النظير، فأرسوا لنقد رواة الأخبار قواعد وأصول، لم تعرفها الأمم قبلهم ولا بعدهم.

ثانياً: أول من انتقد الرجال وفتش في الأسانيد:

هل في الإمكان الجزم بأول مَن انتقد الرجال وفتش في الأسانيد؟

في واقع الأمر وحقيقته، لا يستطيع المتتبع لنشأة النقد عند المحدثين أن يجزم أن فلاناً بعينه هو أول مَن انتقد الرجال وسبر الأسانيد، حتى لوكان هذا الجزم والتأكيد منحصراً في عصر من العصور أو بلد من البلدان، وما نُقل مِن أقوال صريحة في أن فلاناً بعينه هو أول مَن فتش في الإسناد ونقد الرجال، لا نستطيع أن نعتبره تأريخاً وتحديداً لصاحب أول كلام في هذا الشأن.

---

(1) مثل الحافظ ابن كثير الدمشقي رحمه الله تعالى، والذي عوجِل بكفٍّ بصره وهو يصنف كتابه "جامع المسانيد والسنن"، يقول رحمه الله تعالى: "لا زلتُ أكتب فيه بالليل والسراج يُنَونِصُ حتى ذهب بصري معه" (مقدمة جامع المسانيد ص 34).

(2) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص: 440.

فمثلاً نُقل عن علي بن المديني قولُه: "محمد بن سيرين أول مَن فتش في الاسناد، لا نعلم أحدا أول منه"[1]، حينما نقرأ هذا النقل عن ابن المديني رحمه الله تعالى، نجد نقلاً آخر عن يحي بن سعيد القطان: "الشعبي أول من فتش عن الاسناد"[2]، فابن سيرين والشعبي متعاصران، عاشا في زمان واحد، بل وفي بلد واحد –في العراق–، فأيّ القولين نتبع؟؟

ما يمكن قوله، هو أن ما صدر عن أحد العلماء بأن فلاناً هو أول من انتقد الرجال، محمول على التوسع في العبارة، أو أن هذا القائل رأي ذلك في وقت بعينه دون آخر، وربما يجيب بخلاف رأيه الأول اذا سئل عن مثل هذا في أوان آخر[3]، وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول ابن حبان رحمه الله تعالى: "وكان مالك رحمه الله أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث"[4]، حيث قيد أوّلية مالك ﷺ في نقد وانتقاء الرجال، بأنه أول الفقهاء في هذا الشأن، فالأمر ليس على إطلاقه، فمن أهل النقد من المحدثين مَن سبق مالك الى النقد كالزهري ويحي بن سعيد، ومنهم من عاصره كالسفيانين وشعبة، وقد رأينا المحدثين حين تعرضوا لنشأة علم الجرح والتعديل، قسموا هذه النشأة الى أطوار، كل طور منها يمثل جيلا على حدته من الجهابذة النقاد، دون أن يتعرضوا لتحديد أوّلية حقيقة في هذه النشأة من لدن قولِ أحدٍ بعينه[5]،أما تدوين علم الجرح والتعديل، فقد كانت بدايته عند مطلع القرن الثالث الهجري ونهايات القرن الثاني، فعلماء النقد أمثال الزهري ومالك وسفيان الثوري وابن عيينة وشعبة وابن سيرين والشعبي ووكيع وغيرهم، أقوالهم متفرقة في ثنايا كتب الرجال، ولم يُذكَر أن أحدَهم خلَّف من بعده كتابا في نقد الرجال، وإنما بدأ تدوين الأقوال في نقد الرجال بعد عصر هؤلاء الأئمة، فوجدنا بعدهم تواريخ ابن معين التي دونها تلامذته، مثل تاريخ عباس الدوريّ، وعثمان الدرامي، وابن الجنيد، ورأينا العلل للإمام أحمد التي نقلها عنه تلميذه أبو بكر الأثرم وأخرى نقلها عنه ابنه عبد الله، وعلل ابن المديني، وعلل أبي زرعة الرازي، والضعفاء أو التاريخ الصغير للبخاري، وعلل الترمذي، وكلها كتب مطبوعة متداولة،

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب ص: 122.

(2) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص: 208.

(3) أنظر: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه –محمد مصطفى الأعظمي– ص 13.

(4) الثقات ابن حبان 459/7.

(5) هذا ما يظهر من صنيع ابن حبان في المجروحين (أنظر: المجروحين 40/1)، وانظر أيضاً: السنة ومكانته في التشريع لمصطفى السباعي 110/1، علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع ص: 118.

وغيرها من الكتب التي تتابعت بَعدُ على مدى الأزمنة تترى حتى دونت أقوال أئمة الجرح والتعديل، قلما شذ منها قول لم يُثبت[1].

ثالثاً: من أقوال العلماء في ذكر اشتهار الإمام مالك بنقد وانتقاء الرجال:

لقد اشتهر الإمام مالك ﷺ بنقد وانتقاء الرجال، وانتشرت أنباء دقته وبراعته وإخلاصه وديانته في هذا الشأن انتشار النار في الهشيم، وتناقل القاصي والداني الثناء على مالك ﷺ فيه، وتحدثت به الركبان في الآفاق والبلدان،

يقول الشافعي رحمه الله تعالى: "كان مالك إذا شك في بعض الحديث طرحه كله"[2]، ويقول سفيان بن عيينة: "كان مالك ينتقي الرجال ولا يحدث عن كل أحد"[3].

وروى عبد الرحمن بن وهب عن مالك: أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقى بهم القطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ما حدثت عن أحد منهم شيئاً لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن -يعني الحديث والفتيا- يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ولا هو حجة ولا يؤخذ عنهم[4].

وقال مُطَرِّف المديني: قال مالك بن أنس: "أَوَ يُكتب عن مثل عطاف بن خالد!! لقد أدركت في هذا المسجد سبعين شيخا أو نحوهم فما كتبت عنهم حديثاً، إنما يُكتب عن أهله، قوم جرى فيهم الحديث مثل عبيد الله بن عمرو وأشباهه"[5].

(1) أنظر: السنة ومكانتها في التشريع ص: 130، منهج النقد عند المحدثين للأعظمي- ص 17.
(2) الجرح والتعديل 14/1.
(3) حلية الأولياء 322/6.
(4) المرجع السابق.
(5) المرجع السابق.

وقال حبيب بن زريق: "قلت لمالك بن أنس: لَمْ تكتب عن صالح مولى التوأمة وحزام بن عثمان وعمر مولى غفرة!!، قال: أدركت سبعين تابعيا في هذا المسجد ما أخذت العلم إلا عن الثقات المأمونين"[1]، وقال مفضل بن فضالة: "ما نَعُدّ مالكاً إلا مثل نقاد بيت المال"[2]،

وقال أبو حاتم قلت لابن معين: "مالكٌ قَلّ حديثه!!، فقال: بكثرة تمييزه"[3].

وما هذه الأقوال إلا قليل من كثير، وسطر من قمطر، مما قيل في شأن مالك ﷺ وتحريه في الرواية وتثبته من الرجال، والسؤال الآن هل يمكن حصر الأسس التي بها ماز مالك ﷺ من تُقبَل روايته ومن ترد روايته؟ هذا ما أعرض لبيانه فيما يلي بإذن الله تعالى.

رابعاً: شرط مالك ﷺ لقَبول الرجال:

حريّ بنا قبل عرض مسلك الإمام مالك في نقد الرجال، وشرطه في قَبولهم، أن نذكر الأصل الذي استقر عليه المحدثون في صفة من تقبل روايته، يقول أبو عمرو ابن الصلاح في مقدمته: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عدلا، ضابطا لما يرويه؛ وَتَفْصِيلُهُ: أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مُغَفَّلٍ، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشتُرط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحِيلُ المعاني أ.هـ[4].

وهذه القاعدة وغيرُها من قواعد علم الجرح والتعديل، شكلت البنيان الراسخ لقواعد وأصول علم نقد الرجال عند المحدثين، والذي كان نتاج أساس مستقر ثابت، تمثَّلَ في صنيع العلماء الأُوَل أمثال الإمام مالك ﷺ في كل شأن يتعلق بانتقاء الرجال.

فالذي يجدُرُ ملاحظته أن هؤلاء الأئمة ﷺ مهدوا بمناهجهم التي سلكوها –في نقد الرواة– الطريق ووضعوا الأسس التي جاء مَن بعدهم فبنى عليها وأكمل البنيان، وهو ما يتضح لنا جلياً عند

(1) المرجع السابق.
(2) ترتيب المدارك 43/1.
(3) التقييد والإيضاح: 440.
(4) مقدمة ابن الصلاح ص: 104.

استعراض كلام الإمام مالك ﷺ، والذي يبين فيه منهجه ويوضح مسلكه الذي اتخذه في نقد الرجال.

وإذا كان شرط قبول الراوي الذي استقر عليه المحدثون هو العدالة والضبط، وعرفنا تفصيل المقصود العدالة والمقصود الضبط، فما أُثر عن الإمام مالك في شرطه لقَبول الرواة، نستطيع أن نقسمه إلى ثلاثة:

أ- ما أُثر عن مالك ﷺ في اشتراط العدالة: ومنه:

- عن أبي مصعب الزبيري قال: "سمعت مالكا يقول لا تحمل العلم عن أهل البدع كلهم، ولا تحمل العلم عمن لم يعرف بالطلب ومجالسة أهل العلم، ولا تحمل العلم عمن يكذب في حديث النبي ﷺ، ولا عمن يكذب في حديث الناس وان كان في حديث النبي صلى الله عليه و سلم صادقاً، لان الحديث والعلم إذا سُمع من الرجل فقد جعل حجة بين الذي سمعه وبين الله تعالى، فلينظر عمن يأخذ دينه"[1].

- ونقل القاضي عياض عن مالك قوله: "مَن رَوى عن ضعيف فقد بدأ بنفسه"[2].

ب- ما أُثر عن مالك ﷺ في اشتراط الضبط: ومنه:

- عن ابن أبي أويس قال: "سمعت خالي مالك بن أنس يقول: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد الرسول ﷺ، يقولون قال رسول اللهﷺ، فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أمينا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويَقْدُمُ علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب وهو شاب فيُزْدَحَمُ على بابه"، وعن ذؤيب ابن عمامة قال: "سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم، ويُقَدَّم ابن شهاب وهو دونهم في السن فيزدحم الناس عليه"[3].

(**1**) لسان الميزان 12/1.

(**2**) ترتيب المدارك 59/1.

(**3**) تاريخ دمشق 351/55.

- وعن عثمان بن كنانة عن مالك قال: ربما جلس الينا الشيخ فيحدث جل نهاره ما نأخذ عنه حديثا واحداً، ما بنا أن نتهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث"[1].

- وقال أبو مصعب: "قيل لمالك لم لا تحدث عن أهل العراق؟ قال لأنني رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث عن غير ثقة، فقلت أنهم كذلك في بلادهم"[2].

- ونقل عن مالك ﷺ أيضاً قولُه: "أتيتُ زيدَ بن أسلم فسمعت حديث عمرﷺ: أنه حمل على فرس في سبيل الله، فاختلَفْتُ إليه أياماً أسأله عنه فيحدثني، لعله يدخله فيه شكٌ أو معنىً فأَتركه، لأنه كان ممن شغله الزهد عن الحديث".

- وسُئِلَﷺ: لِمَ لا تكتب عن عطاء؟ قال أردت أن آخذ عنه وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فاتَّبَعته، فأتى منبر النبي ﷺ فمسح الغاشية والدرجة السفلى، يعني من المنبر، فلم أكتب عنه، إذ ذاك من فعل العامة، والدرجة السفلى والغاشية شيء أصلحه بنو أمية، فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي ولا غيره ويفعل فعل العامة تركته"،

قال عياض: "وقد روى مالك عن رجل عنه فلعله تركه لِما رأى منه ولم يعرف حقيقة ما كان عليه من الفضل والعلم، ولهذا أراد النظر إليه واختباره، فلما استبان له بعد ذلك حاله وعلمه وقد فاتَه أخذ علمه عن غيره"[3].

أقول: ولعل عطاء هو المقصود بقول مالك: "إن كنت لأرى الرجل من أهل المدينة وعنده الحديث أحب أن آخذ عنه فلا أراه موضعاً للأخذ فأتركه حتى يموت فيفوتني"[4].

- وسئل ﷺ: "مَن لا يحفظ وهو ثقة صحيح أتؤخذ عنه الأحاديث؟ قال: لا، فقيل: يأتي بكتب فيقول قد سمعتُها وهو ثقة أتؤخذ منه؟ قال: لا تؤخذ منه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل"[5].

ت- ما أُثر عن مالك ﷺ في اشتراط العدالة والضبط: ومنه:

(**1**) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص: 17.

(**2**) ترتيب المدارك 43/1.

(**3**) ترتيب المدارك 33/1.

(**4**) المرجع السابق.

(**5**) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة العتبية، في الفقه المالكي 249/18.

- عن معن بن عيسى قال: "كان مالك بن أنس يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يَكذِب في أحاديث الناس إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لا يُتّهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يَعرف ما يحدث"[1].

- وعن مطرف بن عبد الله قال: "سمعت مالكا يقول: أدركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم شيئا من العلم، وإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافا فمنهم من كان كذابا فى أحاديث الناس ولا يكذب فى علمه، فتركته لكذبه فى غير علمه، ومنهم من كان جاهلا بما عنده، فلم يكن عندى أهلا للأخذ عنه، ومنهم من كان يُرمى برأى سوء"[2].

أقول: فهذه بعض أقوال مالك ﷺ، يتضح بها شئ من ملامح منهجه ومظاهر مسلكه عند انتقائه للرجال، وقبوله رواياتهم.

والمطّلع على هذه النقول عنه ﷺ يدرك بكل وضوح أن تعديل أو تجريح الرواة عند الإمام مالك ﷺ، لم يكن أمراً هيناً قريباً، أو سهلاً يسيراً، بل كان نتيجة تمحيص دقيق شاق، ودراسة شاملة مستفيضة، لكل أحوال الرجل الذي ينقل عنه، بل ويلاحظ شئونَه التي يؤديها، فإن لم يرتض منها شيئاً أعرض عنه، كما حدث مع عطاء، وربما يرجع عن إعراضه عن الراوي إن تبدى له عكس ما استقر عنده أولاً، مثل ما كان من شأنه مع أيوب السختياني، الذي ظل مالك ﷺ زماناً طويلاً لا يروي عنه حتى يتبين حالَه، يقول ﷺ حين سئل: متى سمعت من أيوب؟ قال: حج حجتين، فكنت أرمقه ولا أسمع منه، غير أنه إذا جاء ذكر النبي ﷺ بكى حتى أرحمه، فلما رأيت منه ما رأيت وإجلاله النبي ﷺ كتبت عنه أ.هـ"حتى كان الإمام مالك بعد ذلك يقول: "ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه"[3]، وقال: "ما بالعراق أحد أقدّمه على أيوب ومحمد بن سيرين، هذا في زمانه وهذا في زمانه"[4].

(1) المعرفة والتاريخ 383/1.
(2) الانتقاء ص: 15.
(3) التعديل والتجريح 365/1.
(4) تاريخ أسماء الثقات ص: 30.

ولم يكتف مالك ﷺ بالبحث عن أحوال الرواة الذين ينقل عنهم، بل يبحث عن أحوال شيوخهم، وقد تقدم في هذا قوله: "مَن رَوى عن ضعيف فقد بدأ بنفسه"، وجوابه حين لم لا تحدث عن أهل العراق؟ قال: "لأنني رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث عن غير ثقة، فقلت أنهم كذلك في بلادهم"، وتعجب ﷺ من شعبة الحجاج في روايته عن عاصم بن عبد الله، فيقول: "عجبت من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال وهو يحدث عن عاصم بن عبيد الله"[1].

وقد احتاط ﷺ بالغ الحَيطة عند الرواية عمن يحدث من كتابه، ففقد عرفنا اجابته ﷺ حين سُئل عن رجلٍ يأتي بكتب فيقول قد سمعتُها وهو ثقة أتؤخذ منه؟ قال: "لا تؤخذ منه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل"، ولا يعني هذا رد رواية مَن يحدث مِن كتابه، فهو أمر مشهور بين المحثين، حتى جعلوا هذا أحد نوعي الضبط "ضبط كتاب"، ولكن مقصد الإمام هو ما عناه الحافظ ابن حجر في قوله: من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب،.. إلا من تساهل منهم، كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، وقد تكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم أ.هـ[2].

ولا شك أن عدم تذكر الراوي لمرويات كتابه، وجهله بها، مما يَرد روايته؛ وقبل أن أبدأ في ذكر جانب من أقوال الإمام مالك في الرجال جرحاً وتعديلاً، أبرز عدة نقاط، نستطيع أن نجعلها نتائج يمكن استخلاصها مما عرضناه من كلام الإمام ﷺ حول منهجه في انتقاء الرجال:

أولاً: تحري أحوال الرجال في سلوكهم وأخلاقهم ودينهم، وتتبع آرائهم، وأفعالهم في شئونهم مع أنفسهم وغيرهم، وتوجهاتهم في الرواية، وأهوائهم الفكرية، كل هذا هو ما عبر عنه المحدثون بَعدُ بتحري العدالة والضبط في الراوي، وجعلوه شرطا لقبول الرواية.

ثانياً: هذا التحري يعد المصدر الأساسي لإمام دار الهجرة في الحكم على الرجال جرحاً أو تعديلاً.

ثالثاً: كان الإمام مالك يعتمد في حكمه على الرجال على اجتهاده الشخصي واستقرائه الفردي، ولم يكن يعتمد –في الأعم الأغلب– على أراء غيره ممن سبقه أو عاصره من نقاد الرجال.

(1) تهذيب الكمال 502/13.

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح 269/1.

رابعاً: عدم اعتماد مالك ﷺ على آراء غيره في الحكم على الرجال، جعل منه المرجع الأول في نقد رواة الحجاز، يقول أبو حاتم الرازي: "مالك بن أنس ثقة إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري وابن عيينة وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حُكم لمالك، ومالك نقيّ الرجال نقيّ الحديث"[1]،

وأيضاً كان هذا من أهم الأسباب التي جعلت أكثر جهابذة فن نقد الرجال يوثقون الرجل برواية مالك عنه وارتضائه له، فعن أبي سعيد ابن الأعرابي قال: "كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد، فقال : ثقة روى عنه مالك"، وقال الأثرم: "سألت أحمد بن حنبل عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، فقال : يزين أمره عندى أن مالكا روى عنه"[2]، وقال ابن عدى: "لا بأس به؛ لأن مالكًا روى عنه، ولا يروى مالك إلا عن صدوق ثقة"[3]،تلك بعض النتائج التي يمكن الوصول اليها من خلال كلام مالك ﷺ في حديثه عن طريقته ومنهجه في انتقاء الرجال، فماذا عن آرائه التي صرح بها في الرجال بعد طول تمحيص وتفتيش عن أحوالهم؟

هذا ما أبينه فيما يلي بمشيئته سبحانه وتعالى.

خامساً: من كلام الإمام مالك ﷺ في نقد الرجال:

إن الأقوال المأثورة عن إمام دار الهجرة ﷺفي نقد الرجال وسبر أحوالهم متفرقة في ثنايا كتب التراجم والتاريخ، أو غيرها من الكتب التي يغلب على الظن نقل أصحابها آراء مالك ﷺ في هذا الشأن.

فعلى هذا، لا سبيل لجمع أقواله ﷺ في الجرح والتعديل، إلا بالاستقراء التام والتتبع الكامل لكل كتاب هو مظنة كلام مالك ﷺ في الرجال.

ومن ثم فهناك صعوبة بالغة في جمع الأغلب الأعم من هذه الأقوال والآراء له ﷺ، فضلاً عن حصرها كلها،

(1) الجرح والتعديل 206/8.

(2) التمهيد 175/20.

(3) الكامل في الضعفاء 117/5.

وما استطعت الوصول اليه على قدر الجهد والوقت في هذا الباب، رأيت فيه ما كان في التعديل، ومنه ما كان في الجرح، فالنصوص المأثورة ﷺ قسمان، أفرد تحت كل قسم ما وقفت عليه فيه من آراء.

القسم الأول: ما كان من أقوال مالك ﷺ في التعديل:

1- مخرمة[1] بن بكير بن عبد الله بن الأشج أبو المسور المدني.

قال أبو حاتم الرازي: سألت إسماعيل بن أبي أويس[2] قلت: هذا الذي يقول مالك بن أنس حدثني الثقة من هو؟ قال: مخرمة بن بكير بن الأشج[3].. وقال ابن حجر: صدوق، وروايته عن أبيه وجادة من كتابه قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلا[4]،

وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن مخرمة بن بكير فقال: هو ثقة ولم يسمع من أبيه شيئا إنما يروي من كتاب أبيه[5].. وسئل علي بن المديني: أيما أحب إليك يحيى بن سعيد أو مخرمة بن بكير؟ فقال: يحيى في معنى ومخرمة في معنى، وجميعاً ثقتان، ويحيى أسند ومخرمة أكثر حديثا ومخرمة ثقة[6].

2- موسى بن عقبة بن أبي عياش -بتحتانية ومعجمة- الأَسَدي مولى آل الزبير:

(**1**) مَخرَمَه: بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء والميم معاً (توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم 51/8).

(**2**) هو: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس، قال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، مات سنة سبع وعشرين ومائتين (تهذيب الكمال 124/3، تقريب التهذيب ص 108).

(**3**) الجرح والتعديل 363/8.

(**4**) تقريب التهذيب ص: 523.

(**5**) تهذيب الكمال 325/27.

(**6**) تهذيب الكمال 327/27.

عن معن بن عيسى[1]قال: كان مالك بن أنس إذا قيل له مغازي من نكتب؟ قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة[2]،وقال ابن حجر: ثقة فقيه إمام في المغازي من الخامسة لم يصح أن ابن معين لينه[3].

3- عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني أبو محمد:

قال مصعب بن عثمان[4]: حدثني مالك بن أنس وسئل عن السدل[5] فقال: لا بأس به، قد رأيت من يوثق به يفعل ذلك، فلما قام الناس قلت: من هو؟ قال: عبد الله بن الحسن[6]،وقال ابن حجر: ثقة جليل القدر[7].

4- أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني[8] أبو بكر البصري:

(**1**) هو: معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم أبو يحيى المدني، قال ابن حجر: ثقة ثبت قال أبو حاتم هو أثبت أصحاب مالك (تقريب التهذيب ص: 542).

(**2**) تهذيب الكمال 118/29.

(**3**) تقريب التهذيب ص: 300.

(**4**) هو: مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكي، قال ابن حجر: لين الحديث (تقريب التهذيب ص: 533).

(**5**) السّدلُ: يكون في الصلاة، والسدل في الصلاة: هو إرسال الثوب أو الرداء على الكتفين بلا لبس معتاد (كالحرام والملاءة) بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر، وهو عند غير المالكية مكروه بلا عذر، وإلا فلا يكره ، لحديث أبي هريرة: "أن النبي ﷺ نهى عن السَّدْل في الصلاة"، وأن يُغطِّي الرجل فاه" (أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة- باب ماجاء في السدل في الصلاة- من حديث أبي هريرة ﷺ، واللفظ لأبي داود، وقال الألباني: حسن)، والكراهة تحريمية عند الحنفية، وقال المالكية: إلقاء الرداء على الكتفين مندوب، بل يتأكد لإمام المسجد (كالبرنس المغربي) المعروف (الفقه الإسلامي وأدلته 149/2).

(**6**) تاريخ دمشق 371/27.

(**7**) تقريب التهذيب ص: 117.

(**8**) السختياني: بفتح السين المهملة، وسكون الخاء المعجمة بواحدة، وكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوقها ؛ وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية (الأنساب للسمعاني 232/3).

قال ابن وهب: سمعت مالك بن أنس ذكر أيوب السختياني وذكر منه فضلاً وقال: كان أشد الناس تثبتاً[1]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد[2].

5- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري:

قال مالك: "لم يكن على المدينة أمير أنصاري سواه، وقال: كان كثير العبادة والتهجد رحمه الله"، وقال: "ما رأيت مثل ابن حزم أعظم مروءة وأتم حالا، ولا رأيت من أوتي مثل ما أوتي ولاية المدينة والقضاء والموسم"[3]،وقال ابن حجر: ثقة عابد[4].

6- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي:

قال مالك: كان رجل صدق، كثير الحديث[5]،وقال ابن حجر: ثقة[6].

7- عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن البصري:

عن الحنيني[7] قال: قدم القعنبي من سفر فقال مالك: قوموا بنا إلى خير أهل الأرض[8]، وقال ابن حجر: ثقة عابد كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا[9].

8- عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولاهم المدني:

(**1**) المعرفة والتاريخ 136/2.

(**2**) تقريب التهذيب ص: 117.

(**3**) سير أعلام النبلاء 314/5.

(**4**) تقريب التهذيب ص: 624.

(**5**) سير أعلام النبلاء 315/5.

(**6**) تقريب التهذيب ص: 297.

(**7**) هو: محمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحنين الحنيني الكوفي، حدث بالموطأ عن القعنبي (سير أعلام النبلاء 243/13).

(**8**) تهذيب الكمال 141/16.

(**9**) تقريب التهذيب ص: 323.

قال مصعب الزبيري: مالك بن أنس يوثق الدراوردى[1]،وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر[2]،ونقل المزي عن أحمد بن حنبل قال: كان –الدراوردي– معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وعن ابن معين قال: ليس به بأس، وعن أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة[3].

9– محمد بن مسلم بن شهاب الزهري:

عن مطرف بن عبد الله قال: سمعت مالك بن أنس يقول ما أدركت بالمدينة فقيها محدثا غير واحد فقلت له من هو فقال ابن شهاب الزهري[4]،وعن ابن القاسم قال سمعت مالكا يقول: بقى ابن شهاب وماله في الدنيا نظير[5]،وقال ابن حجر: متفق على جلالته وإتقانه[6].

10– سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي:

عن عبد الرزاق قال: قال مالك سفيان ثقة[7]،وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس[8].

11– طلق بسكون اللام بن حبيب العنزي:

(**1**) الجرح والتعديل 395/5.
(**2**) تقريب التهذيب ص: 358.
(**3**) تهذيب الكمال 193/18 .
(**4**) الطبقات الكبرى 388/2.
(**5**) الجرح والتعديل 72/8.
(**6**) تقريب التهذيب ص: 506.
(**7**) التعديل والتجريح 1289/3.
(**8**) تقريب التهذيب ص: 244.

قال مالك: بلغني أن طلق بن حبيب كان من العباد وأنه هو وسعيد بن جبير وقراء كانوا معهم طلبهم الحجاج وقتلهم[1]،وقال ابن حجر: صدوق عابد رمي بالإرجاء[2].

12- سعيد بن سليمان بن زيد بن نابت الأنصاري المدني:

قال مالك بن أنس: كان سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت فاضلا عابدا كثير الصلاة[3]،وقال ابن حجر: ثقة[4].

13- يزيد بن زياد بن أبي زياد وقد ينسب لجده مولى بني مخزوم:

قال مالك: كان زياد مولى ابن عياش رجلا عابدا معتزلا لا يزال يكون وحده يدعو الله وكانت فيه لكنة وكان يلبس الصوف ولا يأكل اللحم وكانت له دريهمات يعالج له فيها[5]،وقال ابن حجر: ثقة[6].

14- مسلم بن أبي مريم يسار المدني مولى الأنصار:

قال ابن قعنب: ذكر مالك بن أنس مسلم بن أبي مريم فأحسن الثناء عليه[7]،وقال ابن حجر: ثقة[8].

15- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب:

(**1**) تهذيب التهذيب 28/5.
(**2**) تقريب التهذيب ص: 283.
(**3**) تهذيب الكمال 482/10).
(**4** تقريب التهذيب ص: 237).
(**5** تاريخ دمشق 239/19.
(**6**) تقريب التهذيب ص: 601.
(**7**) المعرفة والتاريخ 369/1.
(**8**) تقريب التهذيب ص: 530.

قال مالك: لم يكن أحد في زمان سالم أشبه بمن مضى في الزهد والفضل والعيش الخشن منه[1]،وقال ابن حجر: أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتا عابدا فاضلا كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت[2].

القسم الثاني: ما كان من أقوال مالك ﷺ في الجرح:

16- شعبة بن دينار الهاشمي مولى بن عباس المدني:

قال يحي بن سعيد القطان: قلت لمالك بن أنس ما تقول في شعبة؟ فقال: لم يكن يشبه القراء، قال: وله أحاديث كثيرة ولا يحتج به[3]،وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ[4].

17- عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني:

عن عبد الرحمن بن القاسم قال: سألت مالك بن أنس عن ابن سمعان فقال: كذاب، قلت: فيزيد بن عياض؟ قال:أكذب وأكذب[5]،وقال ابن حجر في عبد الله بن زياد: متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره[6]،وقال ابن حجر في يزيد بن عياض: كذبه مالك وغيره[7]،وقال الذهبي في الكاشف: يزيد بن عياض بن جعدبة ترك[8].

18- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني:

عن بشر بن عمر قال: نهاني مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى، فقلت: من أجل القدر تنهاني؟ قال: ليس هو في حديثه بذاك[9]،وقال يحي بن سعيد: سألت مالك بن أنس عن إبراهيم

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 422/1.
(2) تقريب التهذيب ص: 226.
(3) تهذيب الكمال 499/12.
(4) تقريب التهذيب ص: 266.
(5) تاريخ دمشق 273/28.
(6) تقريب التهذيب ص: 303.
(7) تقريب التهذيب ص: 604.
(8) الكاشف 388/2.
(9) الضعفاء للعقيلي 62/1.

بن أبي يحيى أكان ثقة في الحديث؟ قال: ولا ثقة في دينه[1]،وقال ابن الجوزي: قال مالك بن أنس ويحيى بن سعيد وابن معين: هو كذاب، وكان يحيى بن سعيد يقول: ما أشهد على أحد أنه كذاب إلا على إبراهيم بن أبي يحيى ومهدي بن هلال فإني أشهد أنهما كذابان، وقال مالك بن أنس: ليس بثقة ولا في دينه، وقال أحمد بن حنبل والبخاري: قد ترك الناس حديثه، وكذلك قال النسائي وعلي بن الجنيد والأزدي: هو متروك[2]، وقال ابن حجر: متروك[3].

19- عمر بن قيس المكي المعروف بسندل بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام:

قال مالك: لو علمت أن لحميد[4] أخاً مثل هذا ما رويت عن حميد، وعن عبد الرزاق: كان مالك إذا ذكر حميد أثنى عليه وقال: ليس مثل أخيه هذا[5]،وقال ابن حجر: متروك[6].

20- الحسين بن عبد الله بن ضمرة بن أبي ضميرة:

قال مالك: كذاب، وقال: إن ههنا قوماً يحدثون في هذا المسجد يكذبون، منهم الحسين بن ضمرة ؟؟، وقال أحمد: لا يساوي شيئا متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: هو عندي متروك الحديث كذاب، وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة[7].

21- صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة:

قال عبد الله بن أحمد: قلت: لأبي: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى التوأمة فقال: ليس بثقة، فقال أبي: مالك كان قد أدرك صالحاً، وقد اختلط وهو كبير، ما

(**1**) الضعفاء للعقيلي 63/1.

(**2**) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي 51/1.

(**3**) تقريب التهذيب ص: 93.

(**4**) هو حميد بن قيس الأعرج المكي القارئ، وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والذهبي (تهذيب الكمال 387/7، الكاشف 355/1).

(**5**) تهذيب التهذيب 433/7.

(**6**) تقريب التهذيب ص: 416.

(**7**) الاكمال بمن في مسند احمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال ص: 98.

أعلم به بأساً، من سمعمنه قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وقال المروزي: سألت أبا عبد الله عن صالح مولى التوأمة فقال: قال مالك: قد رأيته مختلطاً، ولم يحمل عنه، ثم قال: من سمع منه قبل الاختلاط فكأنه[1]،وقال ابن حجر: صدوق اختلط، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج[2].

22- شرحبيل بن سعد أبو سعد المدني:

قال بشر بن عمر سألت مالك بن أنس عن شرحبيل بن سعد فقال: ليس بثقة[3]،وقال ابن حجر: صدوق اختلط بأخرة[4].

23- عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث بالتصغير الأنصاري الزرقي أبو الحويرث المدني:

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكا عن ابي الحويرث فقال: ليس بثقة[5]،وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ رمي بالإرجاء[6].

24- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي:

عن محمد بن فليح قال: قال لي مالك بن أنس هشام بن عروة كذاب، قال أحمد بن محمد فسالت يحيى بن معين فقال: عسى أراد في الكلام فأما في الحديث فهو ثقة وهو من الرواة عنه[7]،وقال ابن حجر: ثقة فقيه ربما دلس[8]،ونقل المزي عن ابن خراش قال: كان مالك لا يرضاه وكان هشام صدوقا تدخل أخباره في الصحيح بلغني أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق، وعن

(1) موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل 389/3.
(2) تقريب التهذيب ص: 274.
(3) تهذيب الكمال 415/12.
(4) تقريب التهذيب ص: 265.
(5) الجرح والتعديل 284/5.
(6) تقريب التهذيب ص: 350.
(7) تهذيب الكمال 415/24.
(8) تقريب التهذيب ص: 573.

يعقوب بن شيبة قال: ثبت ثقة لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده[1].

25- محمد بن عبد الرحمن أبو جابر البياضى المدينى:

عن يحيى بن معين قال: سألت مالك بن أنس عن أبي جابر البياضي فقال: لم يكن برضاً[2]،وعن بشر بن عمر الزهراني قال: سألت مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن المدينى الذى يروى عن سعيد بن المسيب فقال: ليس بثقة[3]،وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[4].

26- حرام بن عثمان المديني:

عن بشر بن عمر أنه سأل مالك بن أنس عن حرام بن عثمان فقال: لم يكن بثقة[5]،قال أبو حاتم الرازي: حرام بن عثمان مدينى لا يروى حديثه، وقال: منكر الحديث متروك الحديث، وقال أبو زرعة: حرام بن عثمان ضعيف الحديث[6].

27- شرحبيل بن سعد أبو سعد المدني :

قال مالك: ليس بثقة وقال يحيى: ليس بشيء وقال النسائي: ضعيف[7]،وقال ابن حجر: صدوق اختلط بأخرة[8]،

28- محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي إمام المغازي:

(**1**) تهذيب الكمال 30/ 238.

(**2**) الجرح والتعديل 23/1.

(**3**) الجرح والتعديل 324/7.

(**4**) لسان الميزان (5/ 244).

(**5**) الضعفاء للعقيلي 321/1.

(**6**) الجرح والتعديل 283/3.

(**7**) الضعفاء والمتروكين 39/2.

(**8**) تقريب التهذيب ص: 265.

قال ابن الجوزي: قال سليمان التيمي: هو كذاب، وقال يحيى بن سعيد القطان: ما تركت حديثه إلا لله أشهد انه كذاب، فقال: قال لي وهيب بن خالد إنه كذاب، قلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس: أشهد أنه كذاب، قلت لمالك ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة أشهد أنه كذاب، قلت لهشام: ما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأدخلت علي وهي بنت تسع سنين وما رآها رجل حتى لَقِيَت الله، قال أحمد بن حنبل: يمكن ان تكون خرجت إلى المسجد فسمع منها، وقال يحيى بن معين: هو ثقة ليس بحجة[1]، وقال مرة: ليس بالقوي في الحديث، وكذلك قال النسائي، وقال علي ابن المديني: يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة، وقال شعبة: صدوق[2]، وقال ابن حجر: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر[3]،ويقول ابن ادريس: كنا عند مالك بن أنس فقيل له: إن محمد بن إسحق قال: كان عبد الله بالري وذكر كتبك عنده فقال: أعرضها علي فأني أنا بيطارها. فقال مالك: دجال من الدجاجلة تعرض كتبي عليه، قال ابن ادريس: فلم أسمع أحداً يذكر جمع الدجال الدجاجلة غيره[4].

أقول: وقد كان بين ابن اسحاق ومالك منافرة بسبب اتهام ابن اسحاق مالك رحمه الله تعال بأنه والى بني تيم بن مرة ولاء عتاقة، وهو الأمر الذي خالفه فيه جمهور علماء التاريخ والتراجم، وقد سبق الحديث عنه مفصلاً[5].

29– حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي:

(**1**) قول ابن معين "ثقة ليس بحجة": قد يقول قائل: كيف يكون يقة وليس بحجة معاً؟! فأقول: يحمل التوثيق على العدالة لا الضبط، فيكون عدلاً في نفسه لكنه غير ضابط جانب الرواية، أو يحمل على توثيقة في السير والمغازي، لا في الرواية والتحديث.

(**2**) الضعفاء والمتروكين 41/3.

(**3**) تقريب التهذيب ص: 467.

(**4**) المعرفة والتاريخ 142/3.

(**5**) ص 7.

قال مالك بن أنس: كان الناس عندنا هم أهل العراق، حتى وثب إنسان يقال له حماد فاعترض هذا الدين فقال فيه برأيه[1]،وقال ابن حجر: فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء[2]،وقال أبو حاتم: صدوق لا يحتج بحديثه وهو مستقيم في الفقه فإذا جاء الآثار شوش، وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث واختلط في آخر أمره وكان مرجئا وكان كثير الحديث[3].

30- عكرمة مولى ابن عباس:

قال يحي بن معين إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية[4]، ونقل المزي عن إسحاق بن عيسى بن الطباع: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على عبد الله بن عباس؟ قال لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه[5]،ونقل المزي عن علي بن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة الحروري[6]، وعن عطاء: كان عكرمة أباضيا[7]، وعن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: سألت أحمد

(**1**) تهذيب التهذيب 15/3.

(**2**) تقريب التهذيب ص: 178.

(**3**) الطبقات الكبرى 230/7، الجرح والتعديل 146/3.

(**4**) الصُّفرية: هم فرقة من الخوارج أتباع زياد بن الأصفر (الفرق بين الفرق ص 70، الملل والنحل 137/1).

(**5**) تهذيب الكمال 280/20.

(**6**) هو نجدة بن عامر الحروري، من رؤوس الخوارج، وإليه تنسب الفرقة النجدية، والحروري: نسبة إلى حروراء: موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، فنسبوا إليه، وقدم نجدة مكة، وقتل سنة تسع وستين (التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص: 52).

وقد قال الحافظ ابن حجر في " مقدمة الفتح " ص 427 وهو يرد عن عكرمة ما ألصق به: لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل، فنسبوه إليهم،

وقد برأه العجلي من ذلك، فقال في كتاب "الثقات" له: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما مكي تابعي ثقة بريئ مما يرميه الناس به من الحرورية (الثقات 145/2).

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن جريرالطبري قوله: لو كان كل من ادُّعِيَ عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعِي به ، وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته بذلك ، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يُرغَب به عنه (هدي الساري ص 428).

(**7**) الأباضية : فرقة من الخوارج، وهم أتباع عبد الله بن إباض من بني مرة بن عبيد بن تميم، خرج في دولة بني أمية (الملل والنحل 134/1).

بن حنبل عن عكرمة قال كان يرى رأي الأباضية[1]،وقال ابن حجر: ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة[2]،وقال الذهبي في الكاشف: ثبت لكنه إباضي يرى السيف روى له مسلم مقرونا وتحايده مالك[3].

31- عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون:

قال أبو مصعب الزهيري: رأيت مالك بن أنس طرد عبد الملك لأنه كان يتهم برأي جهم[4][5]،وقال يحيى القطان: دخلت المدينة فأردت أن أكتب عن عبد الملك فأجمعوا أن فيه شيئا من الزندقة، يريدون قوله القرآن مخلوق[6]،وقال ابن حجر: مفتي أهل المدينة صدوق له أغلاط في الحديث[7].

32- حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري:

(**1**) تهذيب الكمال 278/20.

(**2**) تقريب التهذيب ص: 397.

(**3**) الكاشف 33/2.

(**4**) وهو القول بخلق القرآن، وأول من أظهر هذه الفتنة في الإسلام- فتنة خلق القرآن- الجعد بن درهم، في أوائل المائة الثانية، وضحى به خالد بن عبد الله القسري أمير العراق بواسط، يوم الأضحى، حيث خطب فقال: "أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه، ثم حمل لواء هذه الفتنة بعد الجعد جهم بن صفوان الذي قتله سلمة بن أحوز وكان على شرط نصر بن سيار بخراسان (خلق أفعال العباد ص 118، الرد على الجهمية للدارمي ص 113، الإبانة لابن بطة 12،456/2، السنة للالكائي 55/1).

(**5**) تهذيب التهذيب 362/6.

(**6**) إكمال تهذيب الكمال 325/8.

(**7**) تقريب التهذيب ص: 364.

عن فطر بن حماد[1] قال: دخلت على مالك بن أنس فلم يسألني عن أحد من أهل البصرة إلا عن حماد بن زيد[2]،وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريرا ولعله طرأ عليه لأنه صح أنه كان يكتب[3].

33– عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني:

قال علي بن المديني: لم يرو عنه مالك بن أنس ولا يحيى بن سعيد القطان، وقال: لم يدخل مالك في كتبه ابن عقيل، قال يعقوب وهذان ممن ينتقي الرجال[4]،وقال ابن حجر: صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة[5].

34– عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو عبد الله بن ذكوان المدني:

(**1**) هو: فطر بن حماد بن واقد، قال الذهبي: وثق، قال أبو حاتم: ليس بالقوي سمع مالك بن أنس، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال ثقة (لسان الميزان 454/4).

(**2**) تهذيب الكمال 245/7.

(**3**) تقريب التهذيب ص: 178.

(**4**) ميزان الاعتدال في نقد الرجال 175/4 ، تهذيب الكمال 81/16.

(**5**) تقريب التهذيب ص: 321.

قال صالح بن محمد البغدادي: روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره وتكلم فيه مالك بن أنس من سبب روايته عن أبيه كتاب السبعة[1]، وقال: أين كنا نحن عن هذا ؟!![2][3]،

وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها ولي خراج المدينة[4].

35- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي:

قال إسماعيل بن داود المخراقي عن مالك بن أنس: كان ابن جريج حاطب ليل[5][6]،وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل[7].

(**1**) "كتاب السبعة" هو ما كتبه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان أحد تلامذة الفقهاء السبعة، واشتهر بَعدُ بكتاب السبعة، والذي رواه عنه ابنه عبد الرحمن بن أبي الزناد المتوفى سنة 174هـ. (أنظر: مقدمة تحقيق موطأ مالك – محمد مصطفى الأعظمي 14/1).

والفقهاء السبعة هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وخارجة بن زيد، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار، وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود، وكانوا يفتون بالمدينة.

ونظمهم بعضهم فقال:

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر... روايتهم ليست عن العلم خارجة

فقل هم عبيد الله، عروة، قاسم... سعيد أبو بكر، سليمان، خارجة

(**2**) قول مالك ﷺ: " أين كنا نحن عن هذا ؟!!" معناه إنكاره لرواية عبد الرحمن عن أبيه كتاب السبعة، وطعنه عليه بسببها، وهذا لتفرده بها عن أبيه، فإن كان حدث بها أبوه عبد الله بن ذكوان، كيف لم يعرف بها تلامذته وفي مقدمتهم مالك ﷺ؟! لهذا قال: " أين كنا نحن عن هذا ؟!!"، فمن الأمور المشهورة عند المحدثين أن من أسباب ضعف الراوي التفرد، إن كان الراوي المتفرد مُتَكَلَّم فيه –مثل عبد الرحمن بن أبي الزناد–، أو ليس من أصحاب الراوي المعروفين بالكثرة والتثبت فيه، فينفرد عن الجميع بشيء يرويه عنه.

(**3**) تهذيب الكمال 100/17.

(**4**) تقريب التهذيب ص: 340.

(**5**) معنى قولهم: (فلانٌ حاطب ليْلٍ): هذه الكلمة تقال في عُرف المحدثين في حق الراوي الذي يروي عن كل أحد ولا ينتقي مروياته، وفي حق المصنف الذي لا ينتقد ما يرويه أو ما يُدخله في مصنفاته في الفقه أو التفسير أو الوعظ أو غير ذلك، وفيها إشارة إلى الإكثار الذي هو مظنة عدم الاتقان (لسان المحدثين 69/3).

(**6**) تهذيب الكمال (18/ 349).

(**7**) تقريب التهذيب ص: 363.

36- العطاف بن خالد المخزومي:

قال ابن حبان: يروي عن نافع وغيره من الثقات مالا يشبه حديثهم وأحسبه كان يؤتي ذلك من سوء حفظه فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات، كان مالك بن أنس لا يرضاه[1]،وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين وقال النسائي ليس بالقوي[2].

37- معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن:

عن عبد الرزاق قال: قال لي مالك بن أنس: نعم الرجل كان معمر إلا أنه روى التفسير عن قتادة[3][4]،وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة[5].

تلك هي تراجم الرجال التي استطعت حصرها والوقوف عليها، وقد قرنت بين أقوال مالك ﷺ في كل منها، وأقوال غيره من العلماء، والتي نستطيع بعد تدبرها، والمقارنة بينها وبين غيرها أن نصل الى بعض النتائج:

أولاً: قَلَّ أن يشذ رأي مالك ﷺ في راوٍ من الرواة عن رأي مَن عاصره أو جاء بعده من جمهور علماء الرجال، سواء كان رأيه هذا جرحاً أو تعديلاً.

ثانياً: نجده في أحيان كثيرة يقول في راوٍ "ليس بثقة"، وهذا في الأعم الأغلب أنه أراد تضعيفه، ولكنه حكمٌ منه بأن هذا الراوي لم يصل عنده الى درجة التوثيق، ولا ينحط إلى درجة الضعيف،

(1) المجروحين 413/1.

(2) الكاشف 26/2.

(3) هذا الاستثناء من مالك ﷺ، بعد أن أثنى على معمر، يوحي بأنه يرى أن رواية معمر للتفسير عن قتادة، انتقصت من مقدار تثبته وثقته عنده، وهو ما يوضحه لنا الذهبي رحمه الله تعالى في قوله: يَظهَر على مالك الامام إعراضٌ عن التفسير، لانقطاع أسانيد ذلك، فقلما روى منه أ.هـ (سير أعلام النبلاء 9/7).

(4) تهذيب الكمال 349/18.

(5) تقريب التهذيب ص: 541.

ويؤكد هذه الاستنتاج أننا نجد علماء الرجال أمثال الحافظ ابن حجر، يحكمون على مَن هذا حاله عند مالك بقولهم: صدوق[1]، وهذا يُظهر دقة الإمام مالك في حكمه على الرجال.

ثالثاً: الامام مالك يحتاط بشدة في الرواية عمن عُرِف عنه نوع بدعة أو هوى، حتى إنه بلغ من شدة تحريه في هذا أنه يُخرج مِن مجلس تحديثه مَن كان هذا حاله، ولا يسمح له بالرواية عنه، كما حدث مع ابن جريج[2].

رابعاً: الإمام مالك ﷺ من نقاد الرجال المتوسطين في نقدهم، ليس بالمتشدد المتحامل، أو المتهاون المتساهل، وهذا ما جعل أكابر علماء عصره ومَن بَعدهم يعتمون على رأيه، ويكتفون بقوله في نقد الرجال.

وبعد هذا العرض لنقد الرجال عند إمام دار الهجرة مالك بن أنس ﷺ، والذي أبرزت فيه أهم آراءه ﷺ في نقد الرجال، ومعظم أقواله في جرح الرواة أو تعديلهم، نستطيع القول ان مالك ﷺ وضع لنفسه منهجا واضح الأُطُر والملامح، سار عليه بدقه، وكان فيه عند شرطه، وهو منهج قمين بالدراسة المستفيضة –والتي لا تسمح بها حدود البحث–حتى تَظهر لنا كوامن فوائد وفرائد هذا المنهج، الذي خلّفه إمام دار الهجرة، ثاني الأئمة الأربعة، محدث الفقهاء وفقيه المحدثين، مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

(1) راجع التراجم رقم 21، 22، 23، 27.

(2) ص 34.

خاتمة البحث

نتائج البحث:

أولاً: المصدر الأساسي لإمام دار الهجرة في الحكم على الرجال جرحاً أو تعديلاً، هو تحريه عن الأحوال المختلفة للرجال، والتي في مجموعها تشمل شرطي العدالة والضبط، الذين اشترطهما المحدثين بَعدُ في قبول الراوي.

ثانياً: لم يعتمد الإمام مالك ﷺ في نقده للرجال على آراء غيره، بل كان معتمده هو اجتهاده الشخصي وما يعرفه بنفسه من خلال الاستقراء التام لكل ما يتصل بالراوي، وهو ما جعله الوجهة الأولى التي يَرجع إليها كل من وَلَّى وجهه تلقاء رواة الحجاز.

ثالثاً:رأي الإمام مالك ﷺ في نقد الرجل بجرح أو تعديل، يتفق في أكثر الأحيان مع رأي غيره من جمهور علماء الجرح والتعديل، سواء من عاصره أو جاء بعده، ولا يخالفهم إلا في القليل النادر.

رابعاً: الامام مالك ﷺ متوسط في أحكامه على الرجال، لا هو بالمتشدد أو المتساهل.

التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة تناول جانب نقد الرجال عند الإمام مالكﷺ، بشكل أكثر استيعاباً وتفصيلاً، فبرغم كثرة الأبحاث وتنوعها وانتشارها، وسهولة الوصول للمصادر، إلا أن هذه الزاوية من شخصية الإمام رحمه الله تعالى لا تزال بكراً، وعسى أن تكون هذه الدراسة بمثابة مفاتيح تيسر السبل وتضئ الطريق لمن شُغِل بعدي من طلاب العلم بخوض غمار جانب نقد الرجال عند إمام دار الهجرة مالك بن أنس ﷺ.

وفى الختام..أضرع إلى الحق سبحانه ألا أكون من المغترين بالقول أو العمل، فلعمر الله ما بابن آدم من نعمة إلا من الله تعالى واهب النعم،فأسأله سبحانه شكر نعمته، إنه سميع قريب مجيب الدعاء

وصلِّ اللهم على سيِّدِنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسَلِّمْ

المصادر والمراجع

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب – يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

(2) أسماء من يعرف بكنيته – محمد بن الحسين أبو الفتح الأزدي الموصلي – الدار السلفية – الهند – الأولى، 1410 – 1989 – ت: أبو عبدالرحمن اقبال

(3) الأعلام – خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي – دار العلم للملايين – الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م

(4) تاج العروس من جواهر القاموس محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي – ت: مجموعة من المحققين – دار الهداية

(5) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – يحيى بن معين أبو زكريا – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – الطبعة الأولى، 1399 – 1979 – ت: د. أحمد محمد نور سيف

(6) تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي – يحيى بن معين أبو زكريا – دار المأمون للتراث – دمشق، 1400هـ – ت: د. أحمد محمد نور سيف

(7) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام – شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – دار الكتاب العربي – لبنان/ بيروت – 1407هـ – 1987م – الأولى – د. عمر عبد السلام تدمري.

(8) تاريخ بغداد – أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي – دار الكتب العلمية – بيروت

(9) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل – أبو القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبد الله بن عساكر الشافعي – ت: تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري – دار الفكر – 1995 – بيروت

(10) التعديل والتجريح لرواة الجامع الصحيح– لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي – ت أبي لبابة الطاهر حسين.

(11) تقريب التهذيب – أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي – ت: محمد عوامة – الناشر دار الرشيد – سنة النشر 1406 – 1986 – مكان النشر سوريا

(12) تقييد المهمل وتمييز المشكل – أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني – ت: محمد أبو الفضل – وزارة الأوقاف – 1418هـ-1997م – المملكة المغربية

(13) التقييد والإيضاح لما أطلق واستغلق من ابن الصلاح – زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي – عبد الرحمن محمد عثمان – محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة – الأولى، 1389هـ/1969م

(14) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد – أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي – مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى – مؤسسة القرطبه

(15) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك – عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي – المكتبة التجارية الكبرى – مصر، 1389 – 1969

(16) تهذيب الأسماء واللغات – لأبى زكريا محيي الدين بن شرف النووي – ت: مصطفى عبد القادر عطا

(17) تهذيب الكمال – يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى، 1400 – 1980 – ت: د. بشار عواد معروف

(18) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم – ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1993م – الأولى – ت: محمد نعيم العرقسوسي

(19) الثقات – محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي – دار الفكر – الطبعة الأولى، 1395 – 1975 – ت: السيد شرف الدين أحمد

(20) الجامع الصحيح سنن الترمذي – محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – أحمد محمد شاكر وآخرون

(21) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الرابعة، 1405هـ

(22) خلق أفعال العباد – محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي – دار المعارف السعودية – الرياض، 1398 – 1978 – ت: د. عبدالرحمن عميرة

(23) السلسلة الصحيحة – محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف – الرياض

(24) سنن ابن ماجه – محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني – دار الفكر – بيروت – ت: محمد فؤاد عبد الباقي

(25) سنن أبي داود – بو داود سليمان بن الأشعث السجستاني – دار الكتاب العربي . بيروت

(26) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم – أحمد بن حنبل – ت: د. زياد محمد منصور – مكتبة العلوم والحكم – 1414 – المدينة المنورة

(27) سير أعلام النبلاء – شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – الثالثة، 1405 هـ / 1985 م

(28) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك – محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني – دار الكتب العلمية – 1411هـ – بيروت

(29) شعب الإيمان – أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى، 1410هـ ت: محمد السعيد بسيوني زغلول

(30) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – إسماعيل بن حماد الجوهري– أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – الرابعة 1407 هـ – 1987 م

(31) الضعفاء والمتروكين – عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج – ت: عبد الله القاضي – دار الكتب العلمية – 1406 – بيروت

(32) الطبقات الكبرى – محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري – دار صادر – بيروت

(33) العلل ومعرفة الرجال – أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني – المكتب الإسلامي ، دار الخاني – بيروت ، الرياض – الأولى، 1408 – 1988 – ت: وصي الله بن محمد عباس

(34) غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة – خلف بن عبد الملك بن بشكوال أبو القاسم – ت: د. عز الدين علي السيد ، محمد كمال الدين عز الدين – عالم الكتب – 1407 – بيروت

(35) فتح الباري شرح صحيح البخاري – أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي – الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379

(36) الفصل في الملل والأهواء والنحل – علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة

(37) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها – أ.د. وَهْبَة الزُّحَيْلِيّ – دار الفكر – سوريَّة – دمشق – الطَّبعة الثَّانية عشرة

(38) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

(39) الكامل في ضعفاء الرجال – عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني – ت: يحيى مختار غزاوي – دار الفكر – 1409 – 1988 – بيروت

(40) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي – دار الكتب العلمية – سنة النشر 1413 – 1992 – بيروت

(41) الكنى والأسماء – أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي – ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي – دار ابن حزم – 1421 هـ – 2000م – بيروت/ لبنان

(42) اللباب في تهذيب الأنساب – أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري – دار صادر – 1400هـ – 1980م – بيروت

(43) لسان العرب – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى

(44) لسان الميزان – أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – الطبعة الثالثة، 1406 – 1986 – ت: دائرة المعرف النظامية – الهند

(45) المجتبى من السنن – أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي – مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – الطبعة الثانية – 1406 – 1986 – ت: عبدالفتاح أبو غدة

(46) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي – الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي – دار الفكر – بيروت – الثالثة، 1404 – ت: د. محمد عجاج الخطيب

(47) المستدرك على الصحيحين – محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى، 1411 – 1990 – ت: مصطفى عبد القادر عطا

(48) مسند الإمام أحمد بن حنبل – أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني – ت: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون – إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م

(49) معرفة الثقات – أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي – مكتبة الدار – المدينة المنورة – الطبعة الأولى، 1405 – 1985– عبد العليم عبد العظيم البستوي

(50) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح – عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح – ت: نور الدين عتر – دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت – 1406هـ – 1986م

(51) موطأ الإمام مالك – مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي – دار إحياء التراث العربي – مصر – ت: محمد فؤاد عبد الباقي

(52) ميزان الاعتدال في نقد الرجال – شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي – تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود – الناشر دار الكتب العلمية – 1995 – بيروت.